عليه الخلاف المذكور وقول بان من اسما الله تعالي ما هو اعظم لكن الله استاثر
بعلمه ولم يطلع عليه احدا من خلقه كما قيل بذلك في ليلة القدر وفي ساعة
الاجابة يوم الجمعة وفي الصلاة الوسطي وقول بانه ليس من اسما الله ذلك
بل كلها عظيمة ليس بعضها اعظم من بعض نظرا لما قيل في القران من ان بعضه
ليس افضل من بعض ودفعه فيهما ظاهر لمخالفته لصرايح السنة الواردة
بذلك نعم يمكن جعل الخلاف في الثاني لفظيا لان مراد النافي لا افضلية بعض
القران علي بعض اخذا من كلامهم تفضيلها من حيث كونه صفة لله تعالي وهذا لا ينافيه
فيه المثبتون لها لانهم انما اثبتوها من حيث الثواب ونحوه مما بين في محله
وعن جعفر الصادق والجنيد وغيرهما ان الاسم الاعظم يختلف باختلاف
حال الداعي فكل اسم من اسمايه تعالي دعا العبد به ربه مستغرقا في بحر
التوحيد بحيث لا يكون في فكره حالتيذ غير الله فهو الاسم الاعظم
بالنسبة اليه وقد سيل ابو يزيد البسطامي عن الاسم الاعظم فقال ليس له حد
محدود انما هو فراغ قلبك لوحدانيته فاذا كنت كذلك فادفع الي اي اسم
شيت فانك تصير به الي المشرق والمغرب تنبيه اعظمية اسم الله
الاعظم اما باعتبار مدلوله كما يفهم من كلام الفخر الرازي او باعتبار ثواب الداعي
به كما صرح به ابن حبان اقول او باعتبار ما ورد فيه من اجابة دعا
من دعا به اي عاجلا انتهي المقصد الرابع في الكلمة الاخيرة
في البسملة وجمعهما في مقصد واحد لاشتراكهما فيما ياتي فيهما وقد ذكره بقوله
الرحمن والرحيم يتعلق بهما مبحثان المبحث الاول في لفظهما نوعا واشتقاقا
فذكر انهما اسمان تثنية اسم بالمعني المقابل للفعل والحرف والمراد انهما صفتان
مشبهتان للدلالة علي المبالغة في الرحمة المدلول عليها بهما وان كانت المبالغة ببنايهما

في الاول

١٧

في الاول اريد منهما في الثاني علي ما ياتي وقوله من رحم متعلق ببنيا فان قلت
كيف يصح بناوهما ان كان رحم فعلا ماضيا لا مصدرا بضم الرا وسكون الحا
علي الصحيح من ان الصفة مشتقة كالفعل من المصدر لا من الفعل قلت
اما بان يراد بقوله من رحم من مادته اي مصدره رحمة او مرحمة او رحم
لا نفسه وانما اختار صيغة الماضي علي المصدر لحكمة هي التنبيه علي الحروف
المعتبرة في الاشتقاق اذ بعض المصادر كالخروج والقبول يشتمل علي حروف
لا يعتبر فيه واما ان يراد وهو الموافق لكلامه الاتي بقوله بنيا اخذا لا اشتقاقا (اي الا اشتقاق)
والاخذ اوسع دايرة من الاشتقاق هذا والتحقيق بناء علي الصحيح المذكور
ان اشتقاق الصفة من المصدر انما هو بواسطة اشتقاقها من الفعل فهو (اي الفعل)
المشتقة هي منه بلا واسطة وياتي نظير ذلك فيما مر في المبحث الثاني من المقصد
الثالث فان قيل الصفة المشبهة لا تبني الا من فعل لازم فباي مسوغ بني
الرحمن والرحيم مع كونهما صفتين مشبهتين كما مر من رحم مع كونه متعديا
قلنا بتنزيله اي رحم منزلة اللازم بان يقصد اثباته لفاعله من غير اعتبار تعلقه
بمفعول فيكون خاليا منه لفظا وتقديرا كقولك فلان يعطي لمن تعني عند الاعطا
لا لمن تعني عند اعطا الدنانير او بجعله اي رحم لازما حقيقة باخراجه من
باب فعل بالكسر ونقله الي باب فعل بالضم اللازم له اللزوم لاختصاصه
بافعال الغرايز اللازمة لها بان يجعل منه وهذا يطرد في باب المدح والذم
وهذان الجوابان ذكرهما العلامة الكافيجي وسبقه الي ثانيهما السيد ويرجح
حاصله اليه منع دعوي انهما مبنيان من رحم بالكسر وانما هما مبنيان
من رحم بالضم المنقول منه وهو اظهر من الاول بل الاول فيه نظر اذ
قضيته اطراد ذلك في كل فعل متعد وكلامهم يخالفه والرحمة الماخوذ منها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)